

مناقصة علنية رقم 05/18

لتشغيل خدمات منظومة خيار المحكمة

وزارة حماية البيئة (فيما يلي : " الوزارة ") بواسطة فرع تنسيق تطبيق القانون ومنظومة خيار المحكمة (فيما يلي : " المنظومة ") مسؤولة عن ترجمة تقارير المخالفات المتعلقة بقوانين حماية البيئة والتي تصل من هيئات تطبيق القانون المختلفة لخيار المحكمة، إرسال إعلانات الغرامات، ومسؤولة عن الاهتمام بالطلبات المتعلقة بهذه الغرامات ومعالجتها وتحويلها لإجراءات الجباية. للمنظومة واجهات كثيرة مع وحدات التوجهات في الوزارة ومع هيئات مختلفة خارج الوزارة.

توقع الاتفاقية لسنة واحدة ابتداء من يوم التوقيع على اتفاقية التعاقد مع مقدم العرض الفائز. تُحفظ إمكانية أحادية الجانب وحصرية للوزارة، بإعلان خطي ومسبق ، لتمديد فترة التعاقد لـ سبع (7) فترات إضافية سنة واحدة كل فترة، في حالة اقتنعت بضرورة لذلك. المجموع الكلي لفترات التعاقد لا يزيد بشكل مجتموع عن ثمانية (8) سنوات، يحق للوزارة، بإعلان خطي مسبق قبل 30 يوماً ، إيقاف التعاقد خلال فترة التعاقد (بما في ذلك فترة التمديد) ، لأي سبب كان ووفقاً لتقديراتها الحصرية. بنية الوزارة تنفيذ عملية تقييم دورية لأداء مقدم العرض وتنفيذه للمهام في نطاق هذه المناقصة، ونتائج التقييم ستستخدمها الوزارة، أيضاً في نطاق قرارها لتمديد و/أو توسيع التعاقد مع مقدم العرض أو عدم تمديد التعاقد معه. لا تلتزم الوزارة بحد أدنى من كمية الخدمات وتحفظ لنفسها بإمكانية تقليص أو توسيع التعاقد وفقاً لتقديراتها الحصرية، والكل بالخضوع لقانون واجب المناقصات، للعام- 1992، الأنظمة المنبثقة عنه ، المصادقة على الميزانية وتعليمات نظام الأموال والمرافق .

المناقصة هي مناقصة مع فحص بمرحلتين، تقدم عروض الأسعار بشكل منفرد عن باقي أجزاء العروض الأخرى ويشار إليها بعروض أسعار.

يمكن تحميل مستندات المناقصة من موقع انترنت دائرة المشتريات.

الموعد الأخير لتقديم العروض يوم الأحد الموافق 18.3.2018 الساعة 13:00 في صندوق المناقصات في وزارة حماية البيئة ، كني نشرير 5، طابق المدخل ، القدس.

شروط حد أدنى:

1. تقديم تصاريح ، رخص وتراخيص بموجب القانون.

2. شروط حد أدنى إدارية ومهنية حسب المفصل في مستندات المناقصة.